العدد (1749) السنة السابعة - السبت (20) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العـرب وخـاتم سليمـان ومصبـاح عـلاء الديـن السحـري

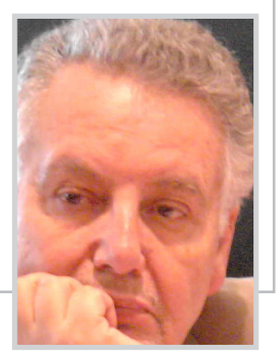

سبق وقلنا، أن العالم العربي بعد العام ١٩٧٥ - حيث حدثت الطفرة البترولية بعد حرب ١٩٧٣ وإلى الآن - أصبح يُقسم إلى أربع طبقات:
١- طبقة الأغنياء (السعودية، الكويت، الإمارات، العراق ◃قبل الحرب العراقية الإيرانية، ١٩٨٠▹، ليبيا، وقطر).
٢- طبقة الوسط بين الغنى والفقر (الجزائر، لبنان، عُمان، ومصر)
٣- طبقة الفقراء (الأردن، سوريا، تونس، المغرب، واليمن، العراق ◃بعد ▹حرب الخليج الثانية ◃١٩٩١▹).
٤- الطبقة الجائعة (السودان، الصومال، وموريتانيا).
ويظل هذا التقسيم نسبياً بين الدول العربية. ولكن يبقى الفقراء على حالهم، ويزداد الأغنياء غنىً، كما نشاهد الآن بوضوح شديد.

شاكر النابلسي

وحدة الطبقات العربية

وإذا ما تمّت وحدة في العالم العربي – وهو السراب البعيد – فسوف تتم الوحدة بين دول وشعوب هذه الطبقات.. كلٌ مع طبقته. وسوف يكون من العسير في يوم من الأيام أن يتمّ اتحاد بين السعودية والأردن(الغني والفقير)، رغم وحدة طبيعة النظام السياسي الملكي، ووحدة الجغرافيا، ورغم صلة الجوار، ووحدة التاريخ ووحدة اللغة.. الخ. وسيكون من العسير إقامة وحدة بين السودان (الفقير) ومصر (الوسط) لتباعدهما الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، رغم صلة الجوار. بينما هناك احتمال أن تكون وحدة بين السودان وموريتانيا (الفقراء)، لأنهما من طبقة واحدة – رغم تباعدهما الجغرافي – ويظل أقرب من احتمال قيام وحدة بين الجزائر (الغنية) وموريتانيا (الفقيرة)، لأنهما من طبقتين اقتصاديتين مختلفتين.

عوامل نجاح وحدة دائمة

ولو تمّت وحدة عربية خلافاً لهذه القاعدة، فسوف تكون ضد قانون التاريخ المعاصر، ولن تستمر طويلاً. والشاهد على ذلك، أن الوحدة السورية– المصرية كان يمكن لها أن تستمر للتكافؤ الاجتماعي بين البلدين رغم تباعدهما الجغرافي، لو توفّر لها عاملان: الأول، إشاعة الحرية والديمقراطية. والثاني، ترك الإدارة السورية الداخلية للسوريين أنفسهم، وترك إدارة مصر الداخلية للمصريين أنفسهم، والحفاظ على الشخصية والهوية المحلية، دون إذابتها وطمسها تماماً في الشخصية القومية. وهو ما فعلته أمريكا في الاتحاد الفيدرالي، ونجحت فيه إلى حد كبير، وأقامت وحدة قوية، يزيد عمرها الآن على ٢٥٠ سنة.

فقد ألغت الوحدة – كما هو معروف – العَلَمين المصري والسوري، ورفعت علم الوحدة، كما ألغت اسم سوريا واستبدلته باسم "الإقليم الشمالي"، وألغت اسم مصر واستبدلته بـ "الإقليم الجنوبي". وكانت تشير إلى العراق بعد ثورة ١٩٥٨ العراقية بـ "الإقليم الشرقي". ونحن نعلم كيف كان السوريون والمصريون والعراقيون يعتزون بأسماء بلدانهم التي هي جزء من التاريخي القومي نفسه.

أهمية الدور الاجتماعي

طالما تساءل البعض عن أهمية الدور الاجتماعي العربي في وحدة العرب. وحين نقرأ بعض الأبحاث الاجتماعية العربية بهذا الخصوص، نرى هناك دوراً مهماً للعوامل الاجتماعية، كما ترى الباحثة البريطانية كريستين هلمز، Helms في بحثها عن الدولة السعودية، وتأكيدها أن التركيب القبلي في نجد كان سبباً في عدم قيام وحدة الدولة السعودية، قبل تبني هذه الدولة للأيديولوجية الدينية الوهابية.(أنظر: تركي الحمد، "دراسات أيديولوجية في الحالة العربية"، ص١٣٨، نقلاً عن:
Christine Moss Helms, The Cohesion of Saudi Arabia.
ومن الواضح، أن الوهابيين وآل سعود كانوا يدركون أنهم بصدد حركة سياسية في المقام الأول، كما يؤكد المفكر السعودي تركي الحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٠).

في حين أن الوقائع التاريخية أثبتت، أن التركيب القبلي في نجد كان سبباً في التفاف هذه القبائل حول الدعوة السعودية، والعمل على قيام الدولة الموحدة من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن التركيب القبلي كان سبباً في تفتت أعداء هذه الدولة. وهذا ما حصل أيضاً في الإمارات العربية المتحدة التي كانت التجربة الوحدوية الثانية الناجحة في تاريخ العرب الحديث في العام ١٩٧١.

ايجابيات التركيب القبلي

فالتركيب القبلي لعب دوراً إيجابياً من ناحية، ولعب دوراً سلبياً من ناحية أخرى. وكان المهم من أي الأبواب يجب الدخول إلى هذا التركيب الاجتماعي البدائي، الذي يبدو في ظاهره سهل الانقياد، سيما وأنه مجتمع غير متدين تديناً متشدداً، يحكمه العُرف أكثر مما تحكمه الشريعة التي تُستغل – عادةً – سياسياً. وذلك عكس المجتمع المدني الذي كانت له مصالح متضاربة، وتتنازعه نوازع دينية واجتماعية، وسياسية، واقتصادية.

دور الأقليات العرقية والطائفية

وربما كانت الأقليات العرقية والطائفية سبباً من أسباب عوائق الوحدة في المجتمع الحضري (سوريا ولبنان) في حين أنها لم تكن سبباً من أسباب إعاقة الوحدة في المجتمع البدوي/الحضري المختلط. فمجتمع أهل الحجاز في النصف الأول من القرن العشرين، كان مجتمع أقليات مختلفة (باكستانيون، إيرانيون، هنود، إندونيسيون، أتراك، مالاويون، صينيون، قوقازيون، وأفارقة وغيرهم). وهؤلاء جاءوا حجاجاً ومعتمرين، ولم يعودوا إلى أوطانهم، وشكّلوا نسبة كبيرة من أهل الحجاز، وخاصة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. كذلك كانت هناك أقلية في نجد (الشيعة في المنطقة الشرقية) ورغم ذلك لم يكونوا عائقاً في وجه وحدة نجد والحجاز. كذلك كانت هناك أقليات في الأردن وفلسطين (شراكسة، شيشانيون، أرمن، كاثوليك، أرثوذكس، بروتستانت) ورغم ذلك لم يقفوا عائقاً في المجتمع البدوي/الحضري ضد وحدة الضفتين في العام ١٩٤٨/١٩٥٠.

كذلك كان في العراق أقليات (الصابئة في بعض مدن جنوب العراق، والتلكيف كطائفة مسيحية تسكن قرب الموصل، والتركمان في كركوك، والآشوريين كقبائل جبلية بدوية، والأكراد، والشيعة) لم يقفوا في وجه وحدة العراق ذي المجتمع البدوي/الحضري. وإن كان الأكراد – وهم الأغلبية بين الأقليات – يسعون إلى إقامة إقليمهم التاريخي في شمال العراق، وقد نجحوا إلى حد كبير بعد عام ٢٠٠٣.

قوة الدولة القُطرية وضعف القومية

لقد كَثُرَ فشل التجارب الوحدوية في الماضي، مما سمح للدولة القُطرية بأن تنمو، وتتمركز، وتصبح حقيقة واقعة، بديلةً للدولة القومية التي فشل قيامها. ويقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري "أصبحت الدولة القطرية حقيقة واقعية أكيدة، لا يمكن القفز عليها، ليس بسبب ما تبديه أجهزتها الداخلية، أو تفرضه ارتباطاتها الخارجية، من مقاومة واعتراض فقط، بل بسبب البُنى الاجتماعية والنفسية، التي أنشأتها، أو كرّستها في جسم مجتمعها أيضاً" (إشكالات الفكر العربي المعاصر، ص ٨٠). ويشير بعض الباحثين على أن الدولة القُطرية قد أصبحت عبئاً على ذاتها، وأن حالتها تزداد تفاقماً على مرّ الأيام من مشاكل الغذاء، وتصريف المواد الأولية والمحاصيل، والحصول على العملات الصعبة، وانتشار الأمية، والبطالة. ولنلاحظ أن هذه المشاكل التي استُعرضت، قد تمّ استعراضها في العام ١٩٨٩ في الوقت الذي كانت فيه هذه المشاكل ليست مشاكل الدولة القُطرية فقط، بقدر ما هي مشاكل الدولة القومية – فيما لو قامت – أيضاً. ذلك أن هذه المشاكل ليس سببها عدم قيام دولة الوحدة القومية، ولكن سببها – وهو السبب نفسه في كل دولة قطرية عربية – الفساد، والتسيُّب، وسوء الإدارة، وقلة خبرة الحكام والإداريين في شؤون السياسة والإدارة. وعند استعراض الحكام العرب في التسعينيات، نجد أنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

إما أنهم عسكر، لا شأن لهم في السياسة، أو الإدارة.

وإما أنهم ورثوا المُلك، وراثة لا شأن لها بالكفاءة السياسية، أو الإدارية، وإما أنهم سياسيون سابقون فاشلون، وهؤلاء هم القلة.

البحث عن خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين السحري

يشعر العرب جميعاً هذه الأيام بإحباط كبير، وبخيبة أمل عميقة، نتيجة للإنسداد التاريخي، الذي كانوا – وما زالوا – يعانون منه، منذ عشرة قرون، ومنذ نهايات العصر العباسي الثاني. وهم يبحثون في الخرافات والأساطير عن مخرج لأزمتهم، فلا يجدون. وهم يعتقدوا أن الوحدة العربية، يمكن أن تكون خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين السحري، الذي سيأتيهم بالمارد الخرافي، لكي يُحقق لهم آمالهم وطموحاتهم. ولكن كما يتبيّن لنا الآن أدناه، فإن الوحدة ليست هي تلك الخاتم، أو المصباح السحريان اللذان سيحلان مشاكل العرب التاريخية المتراكمة، ويفرجان عن الانسداد التاريخي المزمن.

هل تُطعم الوحدة جياع العرب؟

فالوحدة لن تُطعم جياع العرب. فليست مشكلة الغذاء – كما يظن البعض – مشكلة دول قطرية عربية بعينها، دون أخرى. فلا فائض في الغذاء في دولة، ونقص في الغذاء في دولة أخرى، حتى يتم التكامل الغذائي بالوحدة. ولكن مشكلة نقص الغذاء هي مشكلة العالم العربي كله، وقيام الوحدة الشاملة أو الجزئية، لن يحل هذه المشكلة.

كذلك، فإن تصريف المواد الأولية – وعلى رأسها البترول مثلاً – بين الدول العربية ليست مشكلة جذرية، بسبب حالة التجزئة القائمة. فمعظم الدول العربية منتجة للبترول، وفيها إنتاج ذاتي يضمن للدولة القطرية تسيير أمورها، ما عدا دول محدودة كالسودان، والأردن، ولبنان، وتونس، والمغرب. وعلى هذه الدول أن تكون على علاقة جيدة مع جيرانها من منتجي البترول، لكي تضمن إمداداتها البترولية. وإلى الآن، وفي ظل التجزئة، فلا مشكلة، ما دام المشتري يدفع كغيره من المشترين الأجانب.

الوحدة ليست حلاً للأميّة الأبجدية

والوحدة لن تقضي على الأميّة الأبجدية والأميّة الثقافية. فانتشار الأمية مشكلة كل الدول القُطرية كذلك، بل هي مشكلة تتفاقم كل يوم وخاصة الأميّة الثقافية (سُئل بعض طلبة الأزهر في مسابقة ثقافية، عن طه حسين، فقالوا إنه كان رئيس وزراء مصر، ولم يُعرِّفوه كأديب). وعلى الدول القُطرية أن تحلها كل واحدة على حدة، كما فعلت اليمن الجنوبي، التي قضت على الأميّة الأبجدية كلياً في الثمانينات، قبل أن تتمّ الوحدة مع الشمال في العام ١٩٩٠، فكان "اليمن الجنوبي" آنذاك أول دولة عربية في التاريخ العربي، يمحو الأميّة الأبجدية محواً تاماً. واحتفلت "المنظمة العربية للثقافة" (اليسكو) التابعة لجامعة الدول العربية بهذه المناسبة، وهذا الإنجاز الحضاري الرفيع. ولم تكن الدولة القُطرية آنذاك عائقاً في سبيل محو الأميّة الأبجدية، إذا توفرت الإرادة والتصميم.

لا نفع لخاتم سليمان أو المصباح السحري

كذلك، فإن خاتم سليمان الأسطوري، أو مصباح علاء الدين السحري، لن ينفعا، ولن يفيدا في حل مشكلة عويصة وخطيرة كمشكلة البطالة مثلاً.

فمشكلة عويصة وخطيرة كمشكلة بطالة الشباب الخريجين، لن تحلها الوحدة العربية، إذ لم يحلها تغيير نظام التعليم العربي في كل دولة قُطرية حسب احتياجات خطط التنمية – إن وُجدت – لكل دولة قطرية. فالبطالة الآن، منتشرة بشكل مفزع في كل دولة قُطرية عربية دون استثناء وتتراوح نسبتها بين ١٠–٣٠٪. ولا توجد دولة عربية لديها نقص في العمالة، ودولة أخرى لديها فائض حتى تصبَّ واحدة في الأخرى عند قيام الوحدة الكلية أو الجزئية (تُستثنى مصر والمغرب، وربما الأردن). وهذا ما هو قائم منذ سنوات، حتى أن بعض الدول الغنية العربية نفسها، أصبح لديها مشكلة بطالة كبيرة (السعودية مثالاً) وتنادي وتسعى إلى قَصر الوظائف على أبناء القُطر فقط. وهناك أرقام غير معلنة عن البطالة في دولة غنية كالسعودية، تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى أكثر مئة ألف عاطل وعاطلة عن العمل. وهو رقم كبير قياساً لعدد الخريجين والخريجات السعوديين. وهذا ما دفع وزارة الداخلية السعودية إلى تبني سياسية حازمة نحو عدم إعطاء تأشيرات لاستقدام العمالة من الخارج، والبدء في حملة جادة لسعودة الوظائف، والاستغناء عن العمالة غير السعودية، وخاصة في مجال التدريس. وهي الحملة الشاملة التي قادها غازي القصيبي وزير العمل السعودي. وكذلك كان الأمر في عدة دول خليجية.

هـل يمكن أن تكون الحكومة القادمـة كهربائية بامتياز؟

علي حسن الفواز

يبدو ان الحكومة القادمة ستكون حكومة كهربائية بامتياز، وان ميزانياتها ستكون ذات اثر كهربائي، لان ملف الكهرباء غير المنجز طوال سنوات سيظل مفتوحا أمام الجميع بدءا من الجهد البرلماني وانتهاء بمسؤولية مجلس الوزراء، فضلا عن طبيعة اختيار وزير الكهرباء الذي سيضع نفسه أمام رهان جماهيري واسع، وأمام تحديات ستحدد مستقبله الوزاري والكهربائي في آن واحد

الكهرباء الوطنية تحولت إلى همّ وطني، والى مشكلة وظفها البعض للأسف في لعبة التسقيط السياسي، حتى تحولت إلى شعار عالي الصوت، يدعي رافعوه بان انتخابهم يعني وصول الكهرباء الى بيوت عباد الله الناخبين طبعا! دون انقطاع مبرمج. مثلما ان مشكلة الكهرباء تعكس الطبيعة الغرائبية لفهم المؤسسة الخدماتية وإجراءاتها في تأمين الخدمات العامة ومنها الخدمات الكهربائية، والتي ورثتها الدولة الجديدة مع الأمراض المعدية التي تركتها الدولة القديمة، إذ أن المنظومة الكهربائية قديمة منذ الستينيات كما يقول البعض ولم يجر تحديثها بسبب انشغال النظام السياسي بهموم غير كهربائية، وهذا الأمر أصاب البنية الاقتصادية والمجتمعية بأضرار واسعة بحكم اتساع الحاجة الى الكهرباء اولا، وسرعة نمو السكان في العراق ثانيا، واتساع استخدام الحاجات المنزلية التي باتت كهربائية الروح والهوى ثالثا، وكذلك السرقة المفضوحة للجهد الكهربائي لإدامة جهد التصنيع العسكري ومؤسسات النظام السياسي رابعا.

واحسب ان مشكلة الكهرباء كانت اكثر ضحايا النظام السابق جرّاء حروبه العبثية، اذ انها تعرضت للقصف والتخريب والاهمال المباشر، وان الحلول القديمة لها اقترنت بالكثير من الفساد حيث قام احد وزراء الكهرباء السابقين في نهاية التسعينيات بأكبر عملية احتيال حينما ابدل شراء المحولات الكهربائية الجديدة بمحولات(اكس باير) الأمر الذي ترك الكهرباء لأمراضها القديمة التي ورثتها الدولة الجديدة، والتي خضعت للاسف للكثير من الشدّ والجذب والنهب والإفساد داخل العملية السياسية وداخل فضاءات الصفقات التي لا نعرف مرجعياتها وملفاتها، خاصة وان هذه العملية اكتفت بنوع من الفرجة الوطنية ولم تتحول في مراحلها الأولى الى عملية خدماتية صحيحة، الأمر الذي أصاب الكثير من مفاصل الحياة العراقية وفي مجال خدماتها بشكل خاص بتلكؤ خطيرة تحولت فيها المشكلة الكهربائية الى مشكلة وطنية من العيار الثقيل.

ولعل الأدهى من ذلك ان الكثير من البرلمانيين المسؤولين عن الجانب الخدماتي وضعوا الكثير من المعوقات أمام أي جهد لمعالجة هذه المشكلة من منطلق تسييس الملفات والعلاقات مع الحكومة، وهذا السلوك غير الخدماتي أصاب الناس بالإحباط واليأس، حدّ ان الكثير من استطلاعات الرأي العام كانت تؤشر طبيعة هذا الإحساس التراجيدي عند قطاعات واسعة من الجمهور.

من هذا المنطلق نجد ان ابرز مهمات الحكومة الجديدة ينبغي ان تكون ممارسة دور المسعف الكهربائي، وإنقاذ الحياة العراقية من أمراض العطالة الكهربائية، واحسب ان نجاح الحكومة في معالجة الملف الكهربائي سيجعلها ناجحة في معالجة كل الملفات الأخرى، لان السياسة بدون كهرباء ستكون باردة ولا طعم لها، وان البيوت بدون كهرباء ستكون أشبه بالكهوف، وان إعادة هيكلة ظاهرة(المولدات)المنزلية ومولدات الشارع يعني السيطرة على أوسع أنهاك اقتصادي تتعرض له ميزانيات الأسر العراقية، وكذلك السيطرة على واحد من ابرز مخربات البيئة العراقية التي باتت تهدد الأوزون الوطني بثقوب وشقوق واسعة وخطيرة..

معالجة هذه المشكلة لم تعد تتحمل التأجيل ولم تعد مفتوحة لمزيد من الجدل البرلماني، انها مشكلة المشاكل، لان استمرار البرودة الكهربائية وانقطاعاتها المبرمجة وغير المبرمجة تعني إبقاء الجسد الوطني مصابا بإعراض انخفاض درجات الحرارة التي كثيرا ما تقود الى تخريب جغرافيا البلاد والعباد وتخفيض مستوى المقياس الحضاري للتنميات والبهجات التي باتت أموراً كهربائية خالصة.

أما آن الأوان لإيقاف شيوخ فتاوى التكفير عند حدهم؟

شاكر حسن

يصدر بين فترة وأخرى من بعض ما يسمى بشيوخ الوهابية في السعودية فتاوى تكفر هذه الفئة او تلك او هذا المذهب او ذاك، وتستبيح دماءهم وتحلل قتلهم. ولم يسلم من شرهم وفتاواهم الشريرة حتى بعض الكتاب والادباء والمفكرين، لأنهم ببساطة اعتبروا كتاباتهم وآراءهم مخالفة لما يعتبرونه مبادئ اساسية موجودة في القرآ ن الكريم والسنة النبوية الشريفة ولدى السلف الصالح .

وكل مخالف بنظرهم هو كافر فاجر يجب القضاء عليه لأنه خطر على الاسلام والمسلمين ومحاربته بكافة السبل بما فيها القتل. فأي اختلاف في الرأي بنظرهم هو بدعة و كل بدعة ضلاله وكل ضلالة تؤدي الى النار. حتى ميكي ماوس المسكين لم يسلم من شرهم، حيث طالب احد علمائهم، وهو الشيخ السلفي محمد صالح المنجد، الاطفال على عدم مشاهدة ميكي ماوس او الاعجاب به لأن ذلك مفسدة ومضيعة للوقت، وحث على ملاحقة وقتل الفئران في الحل والحرم لأن الشيطان يسير هذه الفأرة وانها من جنود ابليس.

وبما انه توجد في السعودية اهم مدن المسلمين المقدسة وهي مكة المكرمة والمدينة المنورة، فأن لهذه الفتاوى التكفيرية اهميه كبيرة لدى بعض المسلمين، وتجد لها آذانا صاغية لديهم وخاصة لدى البسطاء والجهلة والمتعصبين، ما يؤدي الى سفك دماء بريئة بين فترة واخرى يروح ضحيتها الاف من البشر، كما يحدث بين فترة واخرى في العراق وباكستان ولبنان وغيرهم.

لقد بلغ السيل الزبى من هؤلاء التكفيريين، لذلك يجب ايقاف هؤلاء المعتوهين عند حدهم وتقديمهم للعدالة كمجرمي حرب لأنهم ببساطة اساس البلاء الذي حل في العالمين العربي والاسلامي وغير الإسلامي من قتل للناس على الهوية في الشوارع والاماكن العامة ودور العبادة، لا يسلم منهم لا مسلم ولا غير مسلم، لا شيعي ولا سني.

يجب على المثقفين والكتاب والمفكرين والذين يجيدون لغات اخرى غير العربية، جمع فتاوى ومؤلفات وخطب هؤلاء التكفيرين وترجمتها الى اللغات العالمية وتوزيعها على جميع منظمات حقوق الانسان والى قسم حقوق الانسان في الامم المتحدة والاتحاد الاروبي والى جميع برلمانات الدول المتقدمة ليطلع العالم على افكار هؤلاء التكفيريين.

حسب علمي اصبحت كلمة الوهابية (Wahhabism) معروفة وممقوتة لدى كثير من شعوب العالم وخاصة لدى المثقفين والسياسيين في الدول المتقدمة، لذلك يجب استغلال ذلك للتعريف اكثر بهذا الفكر التكفيري والمطالبة بتقديم هؤلاء للمحاكم الدولية بتهمة الابادة الجماعية ونشر الفرقة والكراهية بين البشر. لدينا في العراق آلاف الاعترفات للمجرمين من اتباع القاعدة والتكفيريين الذين ارتكبوا المجازر الجماعية ضد المدنيين الابرياء، وان الغالبية العظمى ، من الذين قاموا بهذه الاعمال الاجرامية ، ان لم يكن جميعهم ، متاثرون بهذه الفتاوى التكفيرية.

وخير دليل على فعالية ونجاعة هذا الاسلوب هو ما قام به الكاتب والناشط العراقي البطل علي السراي لوحده والمقيم في المانيا قبل حوالي سنة ، عندما قام بترجمة واطلاع البرلمان الالماني والحكومة الالمانية على فتاوى وأراء احد شيوخ الوهابية الذي كان موجودا في حينه في المانيا للعلاج ، حيث صدرت مذكرة اعتقال بحقه ، الا ان السفارة السعودية تدخلت وقامت بتسفيره سريعا بعد ان قطع علاجه. لقد ذهب عشرات الالوف من الضحايا العراقيين الابرياء نتيجة لهذه الفتاوى التكفيرية من قبل هؤلاء المعتوهين، وخاصة في العمليات الانتحارية، واعتقد انه آن الأوان لأيقافهم عند حدهم، فليست دماء العراقيين رخيصة الى هذا الحد لكي نقف مكتوفي الأيدي ونسكت وننتظر حدوث مجزرة جديدة اخرى لكي نكرر برقيات التعازي والاستنكار التي مللنا منا وملت منا ومن سكوتنا وصبرنا!